

كيف تستغل الامارات حروب الشرق الأوسط لصالحها؟

إن دور الإمارات في تزويد الجماعات المسلحة في اليمن وليبيا بالأسلحة ليس سرا على احد.

تحدثت مصادر كثيرة عن تفاصيل كيفية تسليم الأسلحة إلى المناطق التي تشتعل فيها الحروب في الشرق الأوسط لاسيما في اليمن وليبيا بواسطة دولة الإمارات العربية، وهي حادثة من الواضح أنها انتهاك لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومع ذلك ، لم يكن لأي من هذه التقارير آثار قانونية على الإمارات، ربما لأن المصادر التي كانت تنقل الأخبار لم تكن تحمل طابعا رسميا .

أما اليوم فالظروف تغيرت وملاحقة الامارات قانونيا قد تبدأ في أي لحظة بعد أن اتهمت منظمة العفو الدولية -التي تحمل طابعا رسميا- الإمارات بنقل أسلحة اشترتها من دول غربية ودول أخرى إلى "فصائل غير خاضعة للمساءلة" في اليمن، ومتهمة بارتكاب جرائم حرب في اشارة الى ميليشيات المدعو ابو العباس احد قياديي القاعدة في اليمن .

تقرير منظمة العفو الدولية، الذي زعمت المنظمة أنها قضت الكثير من الوقت لإنتاجه ، تحدث أيضا عن أسلحة ينتجها معمل بلجيكي؛ وهو مصنع له عقود مهمة مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الثلاث الماضية ، في حين تم تصدير منتجاته إلى اليمن. من أكبر سوق للأسلحة في العالم إلى مدن اليمن التي مزقتها الحرب

تستضيف أبوظبي ، عاصمة الإمارات، معرض IDEX العسكري اليوم حتى نهاية الأسبوع ، وهو معرض يضم أكثر من 1300 شركة أسلحة من جميع أنحاء العالم ، والمعروف في وسائل الإعلام العالمية باسم أكبر سوق للأسلحة في العالم.

وبناءً على ذلك ، فإن وجود شركة آيدكس في أبوظبي مهم جداً لشركات الأسلحة ، حيث تتنافس في بعض

الأحيان على المشاركة في آيدكس ؛ وبالنظر إلى حجم الامارات وعدد سكانها يعد الحدث غريبا بعض الشيء ويشي بأن هناك أمر مخفيا خلف هذا المعرض، سنعرف كواليسه قريبا .

لكن أحد ضيوف المعرض ، الذي تم الإعلان عنه على نطاق واسع ، هو بندقية كاليبر Army r Minimi 5.56FN ؛ البندقية الخفيفة الوزن وهي صناعة الشركة البلجيكية Herstal FN .

هذه الشركة هي واحدة من شركات التسليح الاوروبية الذين أبرموا عقوداً مهمة لبيع الأسلحة إلى السعودية والإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الثلاث الماضية ، وخاصة الأسلحة الخفيفة.

ووفقاً لمنظمة العفو الدولية ، فقد تم توفير البندقية هذه - التي تم تخصيص جناح خاص لها في معرض آيدكس لهذا العام- على وجه التحديد لمجموعتين من المسلحين المدعومين من الإمارات في الحرب اليمنية خلال العام الماضي ، وقد استخدمت في معارك مختلفة ، بما في ذلك معركة الحديدة .

وقد أعدت منظمة العفو الدولية ، في تقريرها ، العديد من الوثائق للتقرير ، وقالت: "إذا ثبت أن الشركة البلجيكية على علم بنقل هذه الأسلحة إلى اليمن ، فيجب محاكمتها أمام محاكم دولية".

تجارة الامارات في حربي ليبيا واليمن

التقرير الرسمي الأول لمنظمة العفو الدولية عن التدخل المسلح لدولة الإمارات في الحرب اليمنية محدود للغاية ولا يغطي جرائم الامارت وانتهاكاتها في اليمن سواء من خلال السجون التي تشرف عليها في جنوب اليمن أو من خلال تدريب مرتزقة خاصة بها هنا ومحاولاتها الحثيثة للسيطرة على المرافئ للتحكم بحركة النقل في البحر الأحمر وصولاً إلى دورها في البلدان التي مزقتها الحروب في المنطقة.

في وقت سابق ، ذكرت شبكة "dw" في تقرير مفصل عن دور أبو طيبي في الأزمات العسكرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن معرض آيدكس أصبح بوابة وصول الأسلحة إلى اليمن وليبيا. ووفقاً للتقرير ، فإن جزءاً هاماً من الأسلحة التي تشحنها الإمارات إلى المسلحين الذين يدعمهم هذا البلد في اليمن وليبيا هو إنتاج المصانع المرتبطة برجال الأعمال الإماراتيين الكبار.

ومن الأمثلة على ذلك شركة الأرسنال البلغارية التي اشترت الامارات أسهم فيها من قبل كبار رجال الأعمال في الإمارات ، وهي الشركة التي تنتشر أسلحتها بكثرة في المناطق الغربية من ليبيا (موقع نشر

قوات خليفة حفتر).

شبكة الجزيرة ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، وتحدثت في تقرير صدر في العام الماضي عن شبكة دولية تديرها أبو طيبي تهدف إلى خلق أزمات عسكرية في المنطقة.

وفقاً للجزيرة ، تعمل هذه الشبكة الدولية ، من ناحية ، على النفوذ الاقتصادي في العواصم الغربية القوية ، مما يؤثر على صنع القرار والتشريعات في هذه الدول ، مما مهد الطريق لأزمة عسكرية أو على الأقل ضوء أخضر لكي ينهار الغرب. ومن ناحية أخرى ، لتحقيق أرباح ضخمة من خلال الاستثمار على نطاق واسع في موانع الأسلحة.

في هذا التقرير ، تحدثت الجزيرة بشكل خاص عن الملف الليبي وضبطت الانتهاك المالي للامارات في منظمة الأمم المتحدة ، وهو انتهاك يعود إلى محادثات السلام الليبية بعد سقوط نظام القذافي.

ووفقاً للوثائق المقدمة إلى وسائل الإعلام من مصادر من الأمم المتحدة ، فإن الإمارات، ومن خلال دفع رشاوى ثقيلة إلى أول مبعوث للأمم المتحدة في الملف الليبي ، منعت عملية السلام من المضي قدماً ؛ ولولا تدخل الامارات لكانت النتيجة هي منع اندلاع حرب كبرى في ليبيا حتى يومنا هذا.

كما كانت جودة دفع الرشوة الإماراتية إلى مبعوث الأمم المتحدة رائعة ؛ فقد استأجرت برناردينو ليون في أكاديمية دبلوماسية إماراتية ودفعت له راتب شهري يعادل راتب الأمين العام للأمم المتحدة لمدة عام واحد.

وبناءً على ذلك ، يمكن القول إن استمرار الأزمات العسكرية في الدول العربية وغيرها مثل اليمن وليبيا ، بالإضافة إلى كونها تسمح للامارات باختراق المنطقة برمتها، له تأثيرات اقتصادية كبيرة على هذه الدولة العربية التي تقع على الساحل الخليجي.